



شبكة الانتخابات في العالم العربي

واقع المرأة في المنطقة العربية

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

## المحتويات

٣	.....	مقدمة
٤	.....	الفصل الأول: البحرين
٤	.....	أولاً: المرأة والانتخابات
٤	.....	ثانياً: تقارير ودراسات
٤	.....	الفصل الثاني: العراق
٤	.....	الفصل الثالث: الأردن
٤	.....	أولاً: المرأة والوظائف الحكومية
٥	.....	ثانياً: المرأة والعنف
٥	.....	ثالثاً: تقارير ودراسات
٥	.....	الفصل الرابع: الكويت
٥	.....	أولاً: المرأة والسلطة التشريعية
٥	.....	ثانياً: المرأة والحقوق المدنية
٦	.....	الفصل الخامس: المغرب
٦	.....	المرأة والانتخابات
٦	.....	الفصل السادس: السعودية
٦	.....	أولاً: المرأة والانتخابات
٦	.....	ثانياً: المرأة والسلطة التشريعية
٦	.....	ثالثاً: المرأة والتمكين الاقتصادي
٦	.....	رابعاً: المرأة والتعليم
٧	.....	خامساً: تقارير ودراسات
٧	.....	الفصل السابع: تونس
٧	.....	أولاً: المرأة والانتخابات
٧	.....	ثانياً: المرأة والحقوق المدنية
٧	.....	ثالثاً: تقارير ودراسات
٨	.....	الفصل الثامن: الإمارات
٨	.....	المرأة والسلطة التشريعية

## مقدمة

"سلسلة حلقات شهرية تتابع المستجدات حيال واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية، ودعوات مؤسسات المجتمع المدني والمطالبات النسائية لتغيير النصوص القانونية، بما يحقق للمرأة المساواة المجتمعية وتكافؤ الفرص على صعيد مشاركتها السياسية والاقتصادية"، في ضوء المحاور التالية:

١. المرأة والمجتمع المدني (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات...).
٢. المرأة والانتخابات (الكوتا، المشاركة، وضعها في البرلمان...).
٣. المرأة والسلطة التنفيذية.
٤. المرأة والسلطة القضائية.
٥. المرأة وقوانين الأحوال الشخصية.
٦. المرأة والتمكين الاقتصادي.
٧. تقارير ودراسات (حول واقع المرأة).

ضمت الحلقة السادسة عشر من سلسلة حلقات (واقع المرأة العربية في ظل النظم الانتخابية) تسعة فصول، عنيت برصد الأحداث والمستجدات خلال تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٩، التي من شأنها التأثير في واقع تمكين المرأة العربية سياسياً وتسهم في وصولها إلى مراكز صنع القرار، وشملت الحلقة المستجدات في كل من: (البحرين، العراق، الأردن، الكويت، المغرب، السعودية، تونس، الإمارات).

## الفصل الأول: البحرين

### أولاً: المرأة والانتخابات

اختتمت "الورش التدريبية" ضمن البرنامج التدريبي الذي نظّمته الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة في البحرين حول "تمكين المرأة البحرينية سياسياً" خلال الفترة ٤ - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بمقر المجلس. وأتى البرنامج التدريبي ضمن إطار الاستعداد للانتخابات النيابية والبلدية ٢٠١٠ وتفعيلاً لدراسة "المرأة البحرينية في انتخابات ٢٠٠٦ - الفرص والتحديات" التي قام بها المجلس الأعلى للمرأة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى صعيد آخر، ضمت أول كتلة أعلنت عن ترشيح نفسها للانتخابات الغرفة التجارية البحرينية المقررة في ١٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، سيدتا أعمال هما (سلوى المؤيد وأحلام جناحي). وأطلقت الكتلة على نفسها "بناء المستقبل" وتشكلت بشكل أساسي من جمعية المقاولين مع جمعية سيدات الأعمال، ويترأسها رئيس جمعية المقاولين عيسى عبد الرحيم وتضم في عضويتها إبراهيم يوسف، سيد محمد العالي، محمد عبد الغفار الكوهجي، إضافة إلى عضويتين من جمعية سيدات الأعمال هما سلوى المؤيد وأحلام جناحي.

### ثانياً: تقارير ودراسات

أشتمل تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي، الذي صدر مؤخراً، على مؤشر التنمية البشرية و"مؤشر التنمية المعتمد على الجنس"، والنظر فيهما معاً، تشير الأرقام إلى نسبة التفاوت بين الجنسين، فكما كانت نسبة "مؤشر التنمية المعتمد على الجنس" أعلى مقارنة بـ "مؤشر التنمية البشرية" كان التفاوت بين الجنسين في مجال التنمية البشرية أقل. وتصل نسبة (مؤشر التنمية المعتمد على الجنس)/(مؤشر التنمية البشرية) في البحرين إلى ١٠٠%.

وكانت مملكة البحرين تحتل مركز الريادة في منطقة الخليج في مجال التعليم، (وخاصة تعليم المرأة). وفي "قائمة القوة في البحرين ٢٠٠٩" التي نشرتها "ارابيان بيزنس" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والتي كانت تضم الـ ٥٠ شخصية الأكثر نفوذاً في المملكة، تم تصنيف منى المؤيد، رئيسة جمعية سيدات الأعمال البحرينية، في المرتبة الرابعة. وتأسست الجمعية العام ٢٠٠٠ وأنيطت بها مهمة تطوير وتعزيز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين سيدات الأعمال في البحرين.

وبحسب ما أعلنه مجلس التنمية الاقتصادية البحريني، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد صنف مملكة البحرين في المرتبة الرابعة بين ١٥٥ دولة من دول العالم لجهودها في بناء الكفاءات النسائي.

## الفصل الثاني: العراق

### المرأة والتمكين الاقتصادي

أفتتح في مدينة النجف العراقية أول مصرف حكومي خاص بالنساء في خطوة تعد الأولى في العراق. رأسمال المصرف الحالي هو ٥٠ مليار دينار عراقي (٤٣,٤ مليون دولار). سيخصص المصرف لتلبية احتياجات سيدات الأعمال بالمدينة من خلال ممارسة جميع الأنشطة المصرفية من استثمار وإيداع وإقراض. جميع العاملين في المصرف هن من النساء حتى المفتشات وذلك لخلق جو من الطمأنينة للمستفيدات من خدمات المصرف الذي قالت مديرتة أميرة عيسى محمود انه افتتح بناء على طلب سيدات أعمال نجفيات (النجف).

## الفصل الثالث: الأردن

### أولاً: المرأة والوظائف الحكومية

أظهرت التشكيلات الإدارية التي أعلن عنها وزير التربية والتعليم الدكتور (وليد المعاني) خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وجوداً لافتاً للقطاع النسائي في إسناد وظائف إدارية قيادية كانت في معظمها حكرًا على الذكور. وتسلمت النساء في قائمة التشكيلات التي شملت ٢١ مديراً إدارياً وتعليمياً، ٧ مواقع في إدارات تعليمية وفنية. ويمثل ميدان التربية والتعليم بدايات مشاركة المرأة في سوق العمل لاعتبارات تتعلق بمنظومة القيم الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع حيث أن ما نسبته ٥٣% تقريباً من مجموع العاملات في المؤسسات

بالمملكة يعملن في التربية والتعليم، إلا أنه لا يزال هناك تدن في مستوى وصول المرأة العاملة في التربية الى مراكز قيادية متقدمة.

### ثانياً: المرأة والعنف

أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن (شبكة من الإعلاميين) لخلق مناخ ورأي عام مناصر لقضايا مجابهة العنف الأسري. وتشدد رسالة شبكة الإعلاميين الأردنيين للحماية من العنف الأسري، التي تم إشهارها برعاية العين (ليلي شرف) بالشراكة مع القطاع الخاص وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على تعزيز الجهود الوطنية لمناهضة العنف الأسري، وترسيخ ثقافة نبذ العنف في الأسرة الأردنية. وهدفت الشبكة إلى تجسيد آلية تشاركيه بين الإعلاميين الأردنيين والمؤسسات الوطنية الشريكة للمجلس الوطني في مجال الحماية من العنف الأسري، إلى جانب تفعيل دور الإعلام في إثارة الوعي لدى الرأي العام، ورفع كفاءة الإعلاميين.

### ثالثاً: تقارير ودراسات

#### إطلاق قاعدة بيانات مؤشرات المرأة الأردنية ٢٠٠٨

أطلقت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن قاعدة بيانات مؤشرات المرأة الأردنية وهي قاعدة محدثة لغاية العام ٢٠٠٨. وقد اشتملت على مؤشرات التعليم، التعليم الجامعي، الصحة، الاجتماع، السياسة، الاقتصاد، القانون والزراعة. وقد تم تدعيم هذه المؤشرات بجدول توضيحية وأشكال بيانية بالإضافة إلى بيانات حول فجوة النوع الاجتماعي بين الجنسين والذي يعكس واقع المرأة الأردنية مقارنة بواقع الرجل في هذه المجالات.

وكشفت هذه المؤشرات أن تحسناً طفيفاً حدث في وضع المرأة ومساهمتها بالتنمية. بيد أن الفجوة الجندرية (الفرق بين وضع الذكور والإناث اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وبالتعليم)، تظهر أن مشاركة المرأة الأردنية في القوة العاملة أقل بكثير مما تفترضه معدلات الخصوبة والتعليم والتركيبة العمري للإناث في الأردن، حيث تبلغ نسبة الإناث من مجموع السكان ٤٨% مقابل ٥١% للذكور بفجوة جندرية ٣%.

كما يشير مؤشر فجوة النوع الاجتماعي الجندر إلى أن الأردن شارف على ردم الفجوة في مجالي التعليم والصحة، في حين ما زال متأخراً فيما يتعلق بمؤشري المشاركة والفرص الاقتصادية والتمكين السياسي. هذه النتائج ووفق مختصين في الاقتصاد، تظهر أن الأردن لم يستطع استغلال الطاقات البشرية التي استثمر فيها لعقود طويلة، ولم يستطع الوصول إلى (٤٨%) من الشعب الأردني بطريقة مستدامة، ويراها المهتمون برفع مشاركة المرأة السياسية ودورها المجتمعي النبراس والهددي لهم في تعزيز البرامج وتأهيل المرأة والعمل على رفع الوعي المجتمعي بدورها في المجالات كافة.

### الفصل الرابع: الكويت

#### أولاً: المرأة والسلطة التشريعية

ثبتت المحكمة الدستورية في الكويت في الأربعاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عضوية النائبة (سلوى الجسار) التي نازعها على مقعدها المحامي (حمد المطر) المحسوب على الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) التي منيت بخسارة واسعة في انتخابات مجلس الأمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩.

#### ثانياً: المرأة والحقوق المدنية

فصلت المحكمة الدستورية في الكويت يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في الطعن المقدم بشأن الضوابط الشرعية للباس النائبتين في مجلس الأمة الكويتي (رولا دشتي وأسيل العوضي)، معتبرة أن الضوابط المشار إليها تتعلق بالاحتشام وعدم الابتذال وليس ارتداء الحجاب.

وعلى صعيد متصل، أقرت لجنة شؤون المرأة في مجلس الأمة الكويتي منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مقترحاً بزيادة إجازة الوضع من ٦٠ إلى ٧٠ يوماً، إضافة إلى منحها إجازة لمدة ٤ اشتر براتب كامل و٦ أشهر بنصف راتب. كما وافقت على إعفاء الموظفة التي لديها طفل عمره اقل من سنتين من ساعة واحدة من الدوام للتفرغ للرضاعة الطبيعية، وألزمت المؤسسات الحكومية إنشاء حضانات للأطفال في أماكن العمل لتسهيل على الموظفة مراقبة طفلها.

وفي ذات السياق، حكمت أعلى سلطة قضائية في الكويت في ٢٤ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٩، بتمكين المواطنة الكويتية من إصدار جواز السفر وتجديده من دون الحاجة إلى موافقة الزوج. وجاءت المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٤ وذلك فيما تضمنته من النص على انه «لا يجوز منح الزوجة جواز سفر مستقلاً إلا بموافقة الزوج»، في الدعوى التي إقامتها مواطنة وطفلاها ضد زوجها ووكيل وزارة الداخلية بصفته ووكيل وزارة الصحة بصفته ومدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

## الفصل الخامس: المغرب

### المرأة والانتخابات

جرت انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين المغربي الجمعة ٢ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٩، حيث تم انتخاب ثلاثة نساء ليرتفع بذلك عدد النساء في الغرفة الثانية للبرلمان، البالغ مجموع أعضائها ٢٧٠ مستشاراً، إلى ست مستشارات هن: لطيفة الزيوالي (حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) برسم انتخاب هيئات غرف الصناعة التقليدية بمنطقة دكالة - عبدة، وسعاد لغماري (حزب القوات المواطنة) برسم انتخاب هيئة البلديات بمنطقة فاس - بولمان، وفريدة النعيمي (حزب البيئة والتنمية المستدامة)، برسم انتخاب البلديات بمنطقة الدار البيضاء الكبرى.

## الفصل السادس: السعودية

### أولاً: المرأة والانتخابات

أظهرت نتائج انتخابات الغرفة التجارية الصناعية بجدة فوز الدكتورة (لمى السليمان) بـ ٥٥٧ صوتاً حيث جاءت بالمرتبة الثانية. وتعتبر (السليمان) أول امرأة في المملكة العربية السعودية التي تصل إلى مجلس إدارة غرفة تجارية بالانتخاب مرتين متتاليتين، وهو انجاز غير مسبوق وصعب في ظل بعض العقبات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية بسبب بعض العادات والتقاليد.

### ثانياً: المرأة والسلطة التشريعية

اعتمد مجلس الشورى السعودي ١٢ مستشارة سعودية غير متفرغة يحملن تخصصات متنوعة. يشار إلى المجلس قد عين ٦ مستشارات في ٢٠٠٦.

### ثالثاً: المرأة والتمكين الاقتصادي

وجّه الأمير "متعب بن عبدالعزيز" وزير الشؤون البلدية والقروية في المملكة العربية السعودية بدراسة زيادة فرص عمل المرأة في الأمانات والبلديات بما يتناسب مع طبيعتها وتغطية حاجة العمل من الوظائف النسائية. وتستعد وزارة التجارة والصناعة السعودية لإصدار تصاريح (العمل من المنزل)، أسوة بتجربة دول الخليج المجاورة التي بدا بعضها التجربة بالفعل. وأشارت مديرة مركز سيدات الأعمال في الوزارة (أسماء المعجل)، إلى قرب افتتاح مركز "بيت المرأة" في الرياض، الذي يضم وزارات التجارة والصناعة، والأحوال المدنية والعمل، والوزارات ذات العلاقة، ويشرف عليه مجلس الغرفة السعودية، لتسهيل مهمات النساء في استخراج الأوراق والترخيص لمشاريعهن، من دون الحاجة إلى مراجعة أقسام الرجال.

### رابعاً: المرأة والتعليم

أصدرت جريدة الرياض السعودية تقريراً عن تاريخ تعليم المرأة في المملكة العربية السعودية. وأشار التقرير فيما يتعلق بمستوى التحصيل العلمي إلى أن هنالك ٢٠ سعودية حاصلة على درجة الدكتوراه في مجال تقنية المعلومات موزعات كالتالي: ٦ في جامعة الملك عبدالعزيز و ١٠ في جامعة الملك سعود و ٢ في جامعة الأميرة نورة و ٢ في جامعة الأمير سلطان.

## خامساً: تقارير ودراسات

علقت صحيفة الوطن السعودية الصادرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على تقرير بعنوان (غالبية السعوديات غير مؤهلات للعمل في المدن الاقتصادية، التي يتوافر بها مليون ونصف المليون فرصة عمل)، وعزت ذلك إلى ضعف التجربة الميدانية والإدارية الشاملة، للمرأة السعودية في القطاعين العام والخاص، وهيمنة التخصصات النظرية، وحدائقة تجربة العمل الإنتاجي، والقيادي للمرأة السعودية، وضعف برامج التقويم، وغياب استراتيجيات التقييم للعمل النسائي الإداري وغموضها.

وأشارت إلى أن هذه الدراسة تفتح ملفاً أشمل، وهو ضرورة إيجاد برنامج وطني للقيادات النسائية، لتدريبهن وتأهيلهن للعمل القيادي، قبل المجازفة في تسليم المؤسسات أو الإدارات لإداريات أو أكاديميات، تتمحور تجربة بعضهن في رئاسة أقسام نسائية أو أكاديمية، بالرغم من وجود قيادات نسائية مميزة، شقت طريقها محلياً وعالمياً بمجهودات ذاتية بحتة.

## الفصل السابع: تونس

### أولاً: المرأة والانتخابات

بلغت نسبة النساء ٣٠% في البرلمان التونسي ٢٠٠٩ بعد التعديل الذي طال المجلة الانتخابية التونسية (قانون الانتخابات). ومثلت النساء المرشحات في الانتخابات التشريعية التونسية ٢٠٠٩، ١٨% من مجمل المرشحين في كل القوائم. واختلف حضورهن من حزب إلى آخر حيث ضم حزب (الوحدة الشعبية) أكثر من ٣٠ مرشحة من بينهن ٣ نساء على رأس لوائح المرشحين. كما بلغت النسبة عند التجمع الدستوري الديمقراطي ٣١% إذ ضمت قائمته ٥٠ امرأة من جملة ١٦١ مرشحاً.

يشار إلى أن زعيمة (الحزب التقدمي الديمقراطي) المعارضة (مي الجريبي) سبق وأن أعلنت عن عزمها الترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية ٢٠٠٩. لكن المجلس المركزي للحزب أعلن مع انطلاق الحملة الانتخابية مقاطعته للانتخابات التشريعية بسبب إسقاط ١٧ قائمة من قوائم الحزب الانتخابية.

### ثانياً: المرأة والحقوق المدنية

ضم المرصد الوطني للانتخابات التشريعية والرئاسية التونسية ٢٠٠٩، وهو مرصد خولت له صلاحية مراقبة الانتخابات، ٧ سيدات من أصل ٢٧ عضواً، في حين ضم ذات المرصد في انتخابات ٢٠٠٤، ٤ سيدات من أصل ١٤ عضواً.

### ثالثاً: تقارير ودراسات

بينت السيدة (ليلي بن علي) زوجة الرئيس بن علي، رئيسة منظمة المرأة العربية خلال افتتاحية العدد الثاني من مجلة صوت المرأة العربية تحت عنوان (مشاركة المرأة العربية في عملية التنمية رهان حضاري)، أن القوى العاملة النسائية العربية وان اقترنت من نصف القوى العاملة الإجمالية، إلا أنها تعاني من هدر وعدم استغلال لطاقاتها الإنتاجية وتوظيفها بكل كفاءة حيث لم تتجاوز النسبة العامة للنشاط الاقتصادي في هذه القوى حسب العديد من الإحصائيات ٩%، وتتراوح نسبة البطالة للمرأة العربية بين ٢٠ و ٤٠%.

وأكدت أن مؤشرات التنمية البشرية تبرز ما بلغته المرأة التونسية من تطور مشيرة إلى أن أكثر هذه المؤشرات دلالة تزايد حضورها في قطاعات الإنتاج وتنامي دورها الاقتصادي إذ ارتقى معدل النساء من السكان النشيطين إلى نسبة ٢٧%.

وتحدثت عن حضور المرأة في كل المهن والوظائف بنسب مرتفعة مشيرة إلى أن النساء يشكلن في سلك القضاء نسبة ٢٩,٩% وفي سلك المحاماة ٤٢,٥% والنساء الطبيبات ٤٢% والمدربات في التعليم العالي ٤٤,٣% إلى جانب نجاحها في مجال إدارة الأعمال وبعث المشاريع ليتطور عدد النساء صاحبات المؤسسات الاقتصادية إلى حوالي ١٨,٠٠٠ امرأة إلى جانب حضور المرأة في قطاعات المهن الحرة والفلاحة وغيرها والذي يعد بالآلاف.

## الفصل الثامن: الإمارات

### المرأة والسلطة التشريعية

أثار أعضاء في المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومراقبون جدلاً حول أداء عضوات المجلس التسعة من أصل ٤٠ عضواً على مدى السنوات الثلاث الماضية من عمر المجلس، إذ وصفوه بأنه "لم يكن مرضياً" ولم يقدم من خلاله ما يخدم قضايا المرأة، وقد أظهرت وقائع الجلسات التي عقدت خلال تلك الفترة ضعفاً في أداء العضوات بشكل عام مقارنة مع الأعضاء الرجال.

وفي المقابل، دافعت عضوة المجلس الوطني "فاطمة المري" عن دور النساء في المجلس وقالت إنه لا يمكن أن نقيم مشاركة المرأة من خلال تفاعلها في الجلسة فقط، لأن مشاركتها تدخل ضمن اللجان التي أثبتت دورها فيها، مشيرة إلى أن مشاركة المرأة في الجلسات لا يمكن أن تظهر بشكل جلي، بسبب قلة عددهن مقارنة مع الأعضاء الذكور.

ووفقاً لأرقام رصدتها صحيفة "الإمارات اليوم" مستندة إلى مضابط جلسات الفصل التشريعي الرابع عشر في دور الانعقاد العادي (الأول والثاني والثالث) الذي عقدت خلاله ٣٨ جلسة، اتضح أن إجمالي الأسئلة التي طرحها الأعضاء كافة في دور الانعقاد الأول والثاني والثالث بلغت ٨٠ سؤالاً، بلغت أسئلة العضوات منها تسعة، أي بواقع سؤال لكل أربع جلسات، فيما وجه الأعضاء الذكور ٧١ سؤالاً.